

الثانية بانها متماثلة في المناظرة والصواب ان المناظرة عبارة
عن الاول وفرق بينهما بان المناظرة اعلم من ان يكون فيها مصادفة
اولا واجيب عنه بان هذا مما يرد لوجوه لفظ الجاهل بين الواقع في
التعريف الثاني اعلمناه الفاعل لا يعبر عنه التمامين واما الوصول
عليه كما فعل الله للمعروف فلا يوجب ليس بمصادفة فقط بل مصادفة
تتطلب المدافعة وهي المراد من المناظرة ومن هذا ظهر ما في قول الحق
هنا لان ما ذكره من الفرق بين التعريفين وصدق عليه ذلك
الصورة دون الاخر ولو تبادرت بالنية لا احد لها دون الاخر كما
مبين على السؤال كما هو لفظ الثالث ليس مما نزهة عليه صلافة
يمكن اعتبارها وانظرا الكلام عليه وان كان مبينا على الجواب
فالتعريفان متساويان عليه في صدق الصدق على الصور ^{التي}
واقضاء التقييد اللهم الا ان يكون مادركه محسب لفظ ويمكن
ان يكون قول اولي وقول ليس مما ينبغي اشارة اليها فيهم **قوله**
وذلك لان المقصود ان يكون التقييد على الاول دون الثاني
نابت لان المقية **قوله** لكن يؤيد عدم التقييد في التفسير
الذي ذكرنا من التوفيق لكن من كلام من يقتضيه عدم التقييد
فالضمان لم ينزل اليه **قوله** در ان يقول بطلان التقييد اه

التعريف اه وكذا قوله الدليل دون فالتدليل او بينا الدليل **قوله**
فيما ان اراد من العلم مطلقا احاصلا انه ان كان المراد من
العلم في القضية الاولى مطلق التصدق الذي يتم اليقين في
كان في الثانية ايضا كذلك في فهم منه ان المعلوم ولو كان
فنيا لا ياتي طلبه على نانيا وليس كذلك الجواز كون الثاني يقينا
ولا شبهة في طلب اليقين فيما علم نانيا وان كان المراد في
العلم اليقيني كان في الثانية ايضا كذلك فهم منه ان المظنون
يأتي طلبه على نانيا وليس كذلك لان جواز طلب المظنون على
نظر فضلا عن اليقينة **قوله** المنة لا يراد له حاصله لا ياتي
بجانب طلبه على علم عليها به اي علم كان دون غيره وطاهر هذا
يشعر بجواز طلبها بالعلم اليقيني او التقليدي بعد ان يجسر
العلم اليقيني له والظن ان لا فائدة فيه الا ان يقال انه من قبل
مادركه المنطق من الاطلاع على الشيء بالعرضيات فذلك
مطلوبا وان كان هذا الاطلاع دون الاطلاع عليه بالذاتيات
قوله وهذا لا يستلزم تعذر العلة اه وذلك لانها كان هذا
غرض الطالب من احتجازه انما قل اظهره والاصواب لم يكن الاحتجازه
اه را على العلم بالعلم بحسب المال وان كانت غرضها من التطلب

King Saud University

جامعة الملك سعود